بسم الله الرحمن الرحيم
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فسالك عن غواشي
الجلال والتفريد عن وسواس
شياطين الخيال ثم الصلوة على
غياث امة ازال بواضح برهانه
شبه ارباب الجدال وازاح
عن ساحته ظلمات اصحاب الضلال

والاضلال وآله الهادين
سبل الهداية الصارفين عنان
العقول عن الغباوة والغواية
تقول الحلقة بل اللاشيء
في الحقيقة منصور بن محمد الحسيني
الشيرازي هذه اشارات
هادية للضالين في ظلمات
الاوهام والخيالات و
شبهات مشبهة للهابطين
في اودية الغفلات والجهالات
الطهارة الانحراف بعض القاصرين
من المعاصرين فان اناسا في زماننا
يحسبون دعاية شيطان الخيال
نهاية وجدان ارباب الكمال فظنوا

ومن اقدم

امهم يتشبهون بارباب التوحيد
واصحاب التجريد والتفريد
لكن ارباب الانظار يعرفون
سبس الرجال من حلبة الناعمات
فى المحال وخلاصه الذى اسند عنه
هذا القاصر المعاصر بحلاله شاند
وعلوكعبه ومكانه مماسوله
الشيطان فحسبه نهايه العلم
والعرفان وغايه الكشف والو
جدان على ما اشار اليه فى رساله
الزوراو فصله فى سائر كتبه
وشرحها ان الاله تعالى
مادة للكائنات كلها وان
الحوادث باسرها موجوده

معادفعه واحدة اولا وابدا
وانما التجدد والنظر فى نظرها
هذا كما ترى مما يخفى فساده
عقلا وشرعا وانى حيث ادد
رفع بين الجهاله ودفع تلك
الضلاله فعرضت لهما فاوردت
مقاله متكفله لابرادها وردها
قد يقاس الحدوث الذاتى
فى احتياجه الى الماده الى الحدو
ث الزمانى ويقال الحدوث شئ
لا عن شئ مما ابسوان يحدس
فى ذلك ان الشان فى الحدوث
الذاتى ايضا كذلك فالمعلول
ليس مباينا للعلة ولا هو لنا شئ منها

لذات العلة شان من سؤنه
وجه من وجوهه حيثية من
حيثياته فالمعلول اذن ليس
الا اعتبارا محضا ان اجلح فى
وهمك هنا فاعلم انه قياس
فقهى والجامع مشترك لفظى وان
دلايل احتياج الحادث الزمانى
الى المادة لا يجرى شئ منها فى
الحادث الذاتى ولو اتمضت
فيه لوجب كون العلة الاولى
مادة الممكنات لامتناع تعدد
الواجب بالذات على ما اعترف
به واما ما ذكره من انه لا نطن
انه تعالى مادة الممكنات فلا ينفعه

حيث لوح وصرح فى مواضع
اخرى بخلافه منها ما قدمناه
ومنها ما مر حيث حكم باحتياج
الحادث الذاتى الى المادة فانه
يستلزم كون العلة الاولى مادة
لها والا لزم التسلسل او حدوثه
لا عن شئ ومباينته للعلة او
تعدد الواجب ولا ينفعه اعتباره
الممكنات حيث صرح باستنادها
الى العلل وغيرها فى نفسها و
حكم بحدوثها واحتياجها الى ما
يحدث عنها ثم لا يتفرع اعتبارية
المعلولات على ما فرعه عليه ولم
يلزم ايضا من شئ مما ذكره كون المعلول

حيثية من حيثيات العلة ووجها
من وجوههما ثم ما ذكره من ان السواد
اذا اعتبر على النحو الذي هو في
الجسم اعني هيئة للجسم كان
موجودا وان اعتبر على انه ذات
مستقل كان معدوما وكذا الثوب
اذا اعتبر صورة في القطن كان
موجودا واذا اعتبر مباينا
للقطن كان معدوما جار نفسه
في الجسم والقطن فان تحقق الجسم
بدون هيئته والقطن بدون صورته
مح فان اراد باعتباريته المعلول
هنا كان العلة ايضا على ما تصورها
اعتباريا محضا وخلفه اظهر من ان

يخفى وبالجملة مجرد امتناع تحقق
المعلول مستقلا بذاته لا يستلزم
اعتباريته فان العلة ايضا كذلك
وان لزم ذلك فانما يلزم من
امر آخر غير ما ذكره ولا يلزم
مجرد ما ذكره ذلك اصلا ثم بعد
ما قرر ان وجود المعلول بدون
العلة مستقلا مح قال لذا جعل ذلك
مقياسا لجميع الحقائق يعرف معنى
قول من قال الاعيان الثابتة ما شمت
رائحة الوجود وانما لم يظهر
ولا يظهر ابدا بل يظهر رسمها و
كانه غفل عن ان الاعيان الثابتة
اول تعينات الذات في الحضرة

العلية وهي اول مراتب الممكنات
ولا فرق في المعنى الذي ذكره
بينه وبين سائر الممكنات اصلا
على زعمه فلا يصح الحكم بعدم ظهورها
رسومها بهذا المعنى وقد بين
القيصري في شرح الفصوص
معنى ذلك وسنشير اليه فيما بعد
ورد في بعض الزبر المونية
من قدماء الحكماء ان افلاطون
اعني فرعون موسى زعم ان الله
تعالى عما يقول الظالمون علوا
كبيرا انما هو مادة الممكنات الحادثة
وان المعلول بالحقيقة هو العلة
الظاهرة بوجه فزوال المعلول ظهور

العلة بطور آخر وبطونها بوجه ثان
مغاير للوجه الاول فهو اذن
من الله العلة لا عين ذاته وبطونه
في شيون ذاته وهذا عبارته و
قيل وبسخافة هذا الرأي وسائر
ما يتبعه من رذائل الاعمال اهلكه
موسى على نبينا وعليه الصلوة
والسلام انا وجدنا بالبرهان
الصحيح والكشف الصريح ان هذا
الرأي ضعيف سخيف بل مقتضى
البرهان وذوق ارباب الوجدان
ان ارباب برئ عن ملابسات الممكنات
ومخالطة القاذورات فلا ينصرف
عن طريقة ارباب العرفان كال

فرعون وهامان وكن على الشريعة
السويه كالفرعو الموسويه
من الناس من يقول ان كل ممكن
لما كان جايز العدم لعاته فلا يجوز
اسعاء ماهو الذات بالحقيقه
اذ لابد لكل جايز الزوال من
سنخ ذات باق وينتهى اليه الا
ينطرق اليه جواز العدم والا
لكان له سنخ اخر وينتهى فاذن
كل شى هالك الا وجهه والواجب
واحد فانحد الممكنات فى هذا
السنخ ولا يعلم ان هذا دونا س
من عدم المتميز من العدم المطلق
الذى يلزم الممكن جوازه والعدم

الطارى بل رسالته كلما راء
ولقد احسن من قال الاسماء
تنزل من السماء توهم
ان الازمنه الغير المتناهية
ازلا وابدا مجتمعه معادفه وخدع
وحسب ان التجدد انما هو فى
نظرنا كحسب اختلاف اللون
فى اجزائه ثم امرانه محاذاه
او غيرها مما يصو حدقيه ممن
الاحاطه بجميع ذلك الامتداد
بس تلك الالوان المختلفة
متعاقبه فى الحضور لديها الضوء
حدقيها متساويه الحضور لديك
فان العارف كل يسماهم يحكم ما متشابها

٤٠

احماع اجزاء الزمان الذی ابدا
فی التجدد و السیلان فانظروا
ایها الاخوان بحاکم الله عن
الظنون والحسبان الشیطان
بصرف غبابه عن صوب الوجدان
حتی کانه یصرف الامر الصرود
البطلان فاعتبروا یا اولی الابصار
وذلک مما یعرد باتباعه واخترا عه
وفیه علامات فضاحته وامارات
براعته ونشدد مهارته فی الجدال
حیث انی فی الدعوی مما لا یمکن الترام
بلزوم ما هو افحش منه ثم اعلم ان
المثال الذی اورده مشهور بین
الجمهود مسطور فی اکثر منظور ومنشود

صنف لفهم القاصر وقصور الناس
والعرض منه تصویر احاطه علم الباری
بالحوادث المتعاقبه فی الازمنة
الغیر المجتمعه دفعة واحدة وتحصیله
لا تحصوا اجتماع الازمنه والمعلومات
الواقعه فیها فی نفس الامر علی ما
فهمه وتوهمه فان فساده اظهر من
ان یخفی سیما علی هؤلاء العرفاء الاجلاء
فکانه بکمال جلاله لم یبلغ الی مرتبه
العوام والناقصین من العجائب خلاف
القوم فیما صرحوا انه من المذهب
الصحیح الموافق للبرهان والکشف الصریح
لما توهمه وتخیله من بعض التمثیلات
الحالیه عن التوضیح والتحلیات العاریة

عن التحقيق والتنقيح وماشبهه في
الوجوه القبيحة المخيلة على الوجوه
الحسنة المحققة بكلف حلى عن عظيم
نفسه حرصًا ماراٰه من خياله في المآ
فضيع الموجود ولم المفقود

صعب عليه امور ماقدر
على حملها لضعف جوارحه النظرية
المضطربة عند تصادم صراصر
الشكوك ونكبا السبه وقواه
الفكرية المشوشة عند هيجان
الوهم والخيال وتلاطم امواج
مدركاتهما الجزئية فرجع في حلبتها
الى الطريقة تاقسد منها حسبها امكنه
اما الامور الذي استصعبها قبليته

اولا ل كيفية علم البارى في
الازل بالحوادث التى لم توجد بعد
وبالماضي والحال على وجه يتعالى
عن التبدل والانتقال فانه مع
ظهوره على ما لا يخفى على كثير من
الجهال الذين هم مظاهر اسم
الجلال اعنى اعوان شياطين
الوهم والخيال ولذلك ماهو
في سبيه الضلال وسعوا في
القيل والقال فقالوا ان المتكلمين
قالوا ان العلم قديم والتعلقات حادث
ولا يخفى ان هذا يفضى الى نفى علمه
تعالى في الازل لان العلم مالم يتعلق
بشئ لم يتصف صاحبه عالما والحاصل

ان انكشاف الشيء المعين لا بد فيه
من تعلق العلم به فلا يكفي فيه حصول
صفة العلم الذي يستوي به من غير
تعلق به والا لكان الواحد منا عالما
وهو له عن الاشياء عالما بها
الذاتي كعلمه وجود الحوادث
وزوالها والشبهة التي يلزمها
وهي ان سبب وجودها ان
كانت قديمة يلزم قدم الحادث
وان كانت حادثة يلزم الدور
والتسلسل الثالث النسخ فانه كما
ذهب اليه الاوهام العامة
العامية يوجب اما بعضا او بعضا
فان الحكم بحل التي ناقض الحكم بحرمته

فيلزم التناقض او الجهل اولا
واخرا واما الذي اجاره التخلص
عنها فهو ان الحوادث من الازل
الى الابد امر واحد مستمر لا
جزء له بالفعل اصلا واحاد
الحوادث التي بحسبها امور ا
محصلة اجزاء فرضية فيه كما ان
الالوان المعروضة في اللون
الواحد الى المستمر الذي فيه الحركة
على ما حقق في موضعه ومايرى
من استمرار بعض الحوادث من
الصور ولقائه بمنزلة ما يتراى
من استمرار الحصه والكمه في
الحركتين المذكورتين فان شيئا

منها لا يستمر ولا يبقى زمانا لكن
لا يظهر التفاوت للحس وجميع
الحوادث اعنى ذلك الامر الواحد
مستند الى علة دفعة وسعرض
فيه امور ممكنة متغيرة بحسب
العرض سيد له بحسب النسب
الواقعة وتلك النسب الواقعة
بينها معلولة لذلك الامر الواحد
في واحد انتهى كلامه ولا يخفى
على من له فهم بل وهم صحيح امتناع
الحوادث اليومية الغير القارة
جواهر واعراضا اجزاء تحليلية
لامتداد موهوم وعلى تقدير
كونه كذلك لا يندفع به شيء من

تلك الاشكالات فان العلم كما
اعترف به يستلزم حصول
المعلوم فما لم يحصل معلوم لم يتحقق
علم وفرضية الحوادث المستقبلة
لا تستلزم تحققها فلم يندفع الا
شكال الاول وكذا الثاني اذ
العلة اذا كانت قديمة حاصلة
دفعة لم يجز تخلف بعض اجزاء المعلول
فيه ولا فرق بين الاجزاء الفرضية
والفعلية في ذلك والا يلزم
تخلف المعلول كما حسبه جميع
الامتداد الموهوم من الازل
الى الابد ولا وجود له اصلا لا
في الماضي ولا في الحال ولا في الاستقبال

ثم ان كان الحوادث ما ذكره لم
يكن على انه هو الشخص الموجود
مثل ذلك بعينه كالكيفيات التى
تقع فيه الحركة فانها فى كل حين
نوع آخر و بذلك يختل كثير من
احكامه على انه قد صرح بان
تبدل الحوادث وتغيرها انما هو
فى نظرنا وهى فى انفسها ثابتة
وبالجملة اعتبر الحوادث كلها امرا
واحدا مستندا الى علة واحدة دفعة
واحدة وفساده اظهر من ان يخفى
سواء كان ذلك الامر الواحد فى قارا
مجتمع الاجزاء على ما صرح به فى مواضع
وغير قار والاول كما ترى مخالف للعقل

الصريح والشرع الصحيح والثانى لا
يندفع به شىء من الاشكالات
التى توهمها ولا ينفعه اصلا كما
والعجب كل العجب انه تابع فى
شرح الهياكل فى اساع الحركة
فى النمو والذبول وحسبه محققا
وحقق ههنا ما يناقضه واما الثالث
فلان من النسخ على ما اعترف به
هو مراعاة المصالح التى هى
مقتضى خصوصيات الازمنة و
ظاهر انه لا يتوقف على ما حققه
وذلك عام سواء كان الزمان و
واسناد الحوادث الى عللها دفعة
اولم يكن بل لو كان الاسناد دفعيا لكان

لزوم الشاقين الطهر ولعله فهم من
هذه العبارة معنى فاسدا من سطا
غير مرتبط ايضا بما افسده ثم نقل
عن قوم انهم استشكلوا حكم الفقها
بنجاسة الخمر عينيه مع اباحتها في
الازمنة السالفة واجاب عنه
بان نجاسة العينيه لا تنافي صدقها
ما الزمان اذ ليس معناها انها نفس
ذات الخمر بل معناها كونها نجسا
ما دامت حقيقتها باقيه ولا ينتقل
عنها حكم النجاسة الى ان يستحيل
ولعله لم يحصل معنى اول كلامه فانه
كان في الجواب وقوله بل معناه الى
آخره مما يهدم بنيان ما اسسه فانه

لو كان في معنى نجاسة العين كونه
نجسا ما دام حقيقة باقيه لزم
نجاسة الخمر الحاصله في الازمنة
السالفة ضرورة تعارضا فيهما
بحالهما وعدم تبدلهما الى الحل و
يمكن ان يتكلف له وجه صحة و
لكن لن يصلح العطار ما افسده الدهر
ثم الذي اورده في الشبهه الاولى
على المتكلمين مدفوع عنهم وذلك
انهم اذا قالوا العلم صفة حقيقيه
لها تعلق بالمعلوم الخارجي وذلك التعلق
انه تحاكيه وبانشائه يصير مبدأ
لانكشاف ثم ما ذكروه ولم يلزم تحقق
المعلوم عند تحقق العلم وظهر فساد

كلامه ولم يصح قوله لان العلم ما لم
يتعلق بشيء لم يتصف صاحبه بكونه
عالما اذا اراد اراد بالتعلق ما
يستلزم تحقق المتعلقين ولم يتحقق
اذا اراد غيره وكذا سائر ما اورده
من المقدمات الفاسدات واما
من حكم بان التعلق مما يستلزم
تحقق المتعلقين فلعله اراد بالتعلق ما
غير ما ذكرنا من المحاكمات بل اراد
النسبة والاضافة الحاصلة بينهما
بالفعل ويمكن ان يقال على تحقيق
بعضهم ان تعلقات العلم بالمعلوم
بالعرض حادثة فان المعلوم بالذات
فهو نفس العلم وفي اندفاع الشبهة

اظهر واستحالة تحقق العلم بدون
المعلوم بالعرض ممنوع واما الجواب
عن الشبهة الثانية فهو على ما ذكره كثير
من ارباب العلم ان استناد الحوادث
الى اسباب معدة لها غير متناهية
ممتنعة الاجتماع وهي الاوضاع
الفلكية المحصلة بحركاتها السرمدية
وكل من تلك الاوضاع مسبوق
بغيرها لا الى نهاية والتسلسل في
غير المجتمعات جائز ولا يمكن العقل
في التطبيق بينها وهو مدار البرهان
الدال على استحالة التسلسل وما اورده
عليه من ان عدم اجتماعها في الخارج
لا يدل على امتناع التطبيق العقلي مدفوع

بما فصلناه في شرحنا لهما كل الوضوح
وهي مبني على عدم تحصيله معنى التشكيك
ثم لا يبعد ان يقال على مذاق اهل
العرفان ان الحوادث الغير المتناهية
ليس من كلها مترتب على ذاتها ظهورها
على الترتيب لمخصصات اخر حاصلة في
حضرة الاعيان الثابتة غير معلومة
لنا ثم لا يخفى على الناظر حيود الكمال
الانصاف ان ضمنا الفصل الذي جعلنا
خرقنا الغطاء التي سترها ووجهت
الشبهة التي توهمها فعليه طي الوطاء
التي بسطها ثم الذي ختم به الرسالة
من حصر ارض الخفاء والاسم الاعظم
والغرض المحيط في النفس فهو به ظاهر

وعلى القواعد التي قدمه وقلده
لا يتخصص ما ذكره بشيء منهما بل ذلك
مشترك بين الصور الكتابية والخطابية
والملابسة العقلية والخيالية و
كثير من مواضع اخرى بل جريانه فيما
ذكرنا اظهر واجلى فان العين الثابت
والخيالي الكلي المفصل اولا بذلك
واما ما ذكره بعد ذلك من التشبيه
بين النفس الانساني والنفس الرحماني
فمشتمل على مقدمات شعرية ماخوذة
من بعض العوام الناقصين المتحرفين
عن شرعة الشريعة وطريقة الحقيقة
بل في كثير من الكتب التي سميت الحكمة
الحقة النظر فيها يوجد ما هو احسن

والطف منها كثيرا فلنعرض عنها

دعوى الوجودية

من المتصوفة او الصوفية ان الوجود
وهو الحق حقيقة واحدة محققة
ثابتة ظاهرة في الخطا وهي رسوم و
اعتبارات على وجهها والممكنات
كلها هي هذه الحقيقة باعتبار وليس
لشيء منها حقيقة مغايرة لها دائما
هي مظاهر محققة فيها الظواهر بل
الظاهر الذي هو حقيقة كلها و
الفرق بين القول السوفسطائية
ومقال الصوفية ان السوفسطائية
توهموا ان الممكنات كلها اوهام

وخيالات لا حقيقة لها اصلا
ودعوى الصوفية ان للممكنات حقيقة
محققة طرا ثابتة وما لها من الهيئات
انما هو قيود زائدة متواردة متداولة
على حقيقة واحدة ثابتة باقية طرا في
كلها ولها كنه لا يعرفها الا اهلها
يعبر عنها بعبارات عند اعتبارات
فيسمى وجوبا ووجودا وعشقا وعاشقا
ومعشوقا وموجودا فلها اسماء
لا يخفى باعتبارات شتى والكل
عين المسمى وانه واحد ابدا وليس
مرادهم بالوجود على ما صرحوا
به هنا المفهوم البديهي المصدري
النسبي بل كنهه الظاهر الحق وبعد

تمهيد هنا يقول لصاحب الزورا
ء هنا ان الذي اوردته من الزورا
ء لتقرير دعوى هو لاء فلا يحصل
لك شي من هذا اما اولا فلان غايه
كلام الزوراء ان الحادث الذاتي
وجودا وعدما يحتاج الى مادة ما
فقط انه لا يلزم من هذا ولا من سائر
ما ذكره هنا الدعوى اصلا لامكا
ن امكان وجوه اخر شي فلعل مرادها
وردها ما اثبت بشي من هذا واما
ثانيا فلان وجود الحوادث عل هو ا
البتي وليس له عندك اصلا على
ما صرفت به في مواضع سني وبينت
برهان التوحيد على هذا وقد عرفت

كنه م

تصريحات سي نادي على خلاف
ما الهم من الدعوى
لعلك يقول ان صاحب
الزوراء قصد مقصد الصوفيه
واراد سان هذا لكنه اسوء
في عبارته قصوده او نحرير ما قصده
ان الحادث الذاتي لو كان موجودا
لكان له مادة واللازم باطل اما
اللزوم فلان الحوادث الزمانية
على ما تقرر في العلوم الرسمية محتاجة
الى المادة وذلك مقياس يمكن ان
يتحدس من ذلك ان الشان في الحادث
الذاتي ايضا كذلك واما بطلان
اللازم فلا ستلزامه كون القديم

الثانی وهو الواجب هو مادة و
ذلك مح فالحوادث الثابتة وهی
المعلولات غیر موجودات و
انما هی اعتبارات وان اختلج فی
وهمك هذا فاعلم انه قیاس فقهی
والجامع مشترك لفظی كامر فاسد
ودلیل بطلانه طایل اما اولا
فلانا نمنع اللزوم واولا بناء علی عدم
صحة القیاس فانه قیاس فقهی والجامع
مشترك لفظی وبطلان اللزوم علی
زعمه الفاسد ماثبتا الامادة وا
لاعتبار به المعلولات ماثبتا واما
ثانیا فلان الحكماء ذهبوا الی ان الما
مسبوق بالمادة واراد وابالما

کامرء

علی ما صرحوا به ما یشمل الجزء المادی
والمادة المفروضة للصور والموضوع
مطلقا والمتعلق ایضا وتوضیحه ان
الحادث الزمانی ان كان مركبا
جسمانیا كان مادته جزءه المادی
وان كان صورة نوعیة او جسمیة
كان مادتها هیولیته الاولی او
الثانیة وما بعدها وان كان عرضا
كان مادته موضوعا مجردا او مادیا
وان كان نفسا كان مادته البدن
الذی هو متعلقه وبالجملة اعتبر
المادة فی اصله المقیس علیه اعم
من المادی والمجرد علی ما صرحوا به
عن آخرهم فان اراد بالمادة حكم

بان الحادث الثاني محتاج الى المادة
المادة بالمعنى المعتبر في المقيس عليه
فقال تقدير تسليم القياس
وصحته وبطلان عين اللازم
مسلم فانه غير بين ولا مبين على انه
صرح في حواشيه بل حواشيه على
التجريد وشرحه بل شرحه للهياكل
بان ذوق المتالهين هو ما اشار
السيد في حواشيه على التجريد
من ان الوجود واحد جزئي حقيقي
والموجود كلي وموجودية كل شيء
عبارة عن انتساب ذلك الشيء
الى حضرة الوجود القائم بذاته
لا بطريق المخالطة بل بطريق المسامحة